دول الخليج مطالبة بالوفاء بالتزاماتها بدعم الاقتصاد اليمني بشكل عاجل

حشد التمويل التنموي يتصدر أجندة جولة رئيس الوزراء الخليجية

كتب/ محمد راجح

من المقرر أن يبدأ رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوه والوفد الوزاري المرافق له اليوم جولة خليجية في أول زيارة خارجية له منذ توليه رئاسة حكومة الوفاق الوطني.

وتكتسب الزيارة أهمية بالغة لحشد الدعم والتمويل الخليجي لليمن في ظل ظروف وأوضاع اقتصاديه صعبه تعيشها اليمن ألقت بظلال قاتمة على جميع مناحي الحياة في البلد وأثرت بشكل بالغ على المستوى المعيشي للمواطنين.

وطبقاً لخبراء واقتصاديين فإن دول الخليج مطالبة بالوفاء بالتزاماتها تجاه اليمن وتحمل مسئولياتها بدعم الاقتصاد اليمني والقيام بشكل فوري بتقديم التمويلات اللازمة للمشاريع التنموية التي سيحملها رئيس الوزراء معه لإيجاد التمويل الخليجي اللازم لتنفيذها.

ويرى خبراء أن دول مجلس التعاون الخليجي التي أقرت في اجتماع قادتها نهاية الشهر الماضي بالرياض صندوقاً لتمويل المشاريع التنموية بدولتي المغرب والأردن كان من المفترض عليها أيضا ضم اليمن الى هذا الصندوق أو إنشاء صندوق تمويلي خاص والعمل على حشد التمويل الدولي لهذا الصندوق.

وكانت دول الخليج قد تعهدت بتقديم مساعدات تمويلية لليمن بقيمة مايقرب من مليار دولار في مؤتمر لندن للمانحين لكن لم يتم استغلال سوى نسبه ضئيلة من هذه التعهدات الخليجية لاتتجاوز الـ٢٠٠ مليون دولار لأسباب متعددة سياسيه وإداريه وفنيه وتعثر الحكومة السابقة في استيعاب تعهدات مؤتمر لندن بالشكل الأمثل وبقاء التعهدات خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١١م تتراوح في إطار التخصيصات.

ويؤكد اقتصاديون أن اليمن تحتاج لمساعدات عاجله واتخاذ إجراءات سريعة لوقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي، والحد من معدلات التضخم وتراجع سعر العملة الوطنية.

ودعوا لوضع خطة إستراتيجية طارئة لبناء شراكه وثيقة بين اليمن ومجتمع المانحين وبشكل خاص دول مجلس التعاون الخليجي للاستفادة من قروض الدول المانحة لتعزيز عملية التنمية في القطاعات الواعدة.

وطبقاً لخبراء فإن هناك أهمية لإعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح المشروعات المحفزة للتنمية مثل الطرقات، والمواصلات، ولاتصالات، والكهرباء والمياه.

وشددوا على أهمية تعاون دول الخليج والمانحين في إيجاد برنامج لتنسيق السياستين المالية والنقدية وبما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية على المدى الطويل، وخصوصا تحقيق التكامل بين السياستين بما يحد من ارتفاع الأسعار المحلية والمحافظة على استقرار سعر الصرف وبالشكل الذي يحفز الصادرات غير النفطية والاهم ايجاد خطة عاجله لتمويل المشروعات التنمويه التي اقرتها الحكومة وسيتم عرضها على المسئولين الخليجيين لتمويلها خلال الزيارة الحالية لرئيس الوزراء.

الاقتصاد الوطني دخل خلال العام الحالي ٢٠١٢م مرحلة جديدة من الانكماش تستدعي ايجاد الحلول الواقعية والعملية لمعالجة التحديات الهيكلية المزمنة في البنيان الاقتصادي والضعف الجاصل في البرامج والخطط الموضعة وكذا عدم القدرة في تنمية الايرادات المحلية وتهميش القطاعات الاقتصادية والانتاجية الواعدة التي تتعرض لهدروعبث واسع حد من الاستفادة العامة منها وتنميتها بشكل امثل.

وفي هذا الصدد تسعى الحكومة الجديدة إلى إقناع الدول الشقيقة

والصديقة، بإنشاء صندوق دولي خاص باليمن، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للتنمية القطاعية على مستوى المحافظات، والتعاقد مع الشركات الاستشارية، لإعداد الدراسات وإجراء المناقصات واختيار الشركات المنفذة لهذه المشاريع.

ويؤكد البرنامج العام للحكومة في المحور الخاص بالقطاعات الإنتاجية على أن الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الواعدة ينبع من كونها العنصر الهام في توفير الإمكانات المادية والمالية للاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل للمواطنين وإشباع الاحتياجات المتزايدة للسكان مما يجعل الحكومة ملتزمة بتطوير وتنمية هذه القطاعات الزراعية والسمكية والصناعة والتجارة والنفط والسياحة.

وفي محور قطاعات البنية التحتية اوضح مشروع البرنامج أن من أولويات حكومة الوفاق الوطني العمل على معالجة كل ما يتعلق بإعادة إصلاح البنية التحتية التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر خلال فترة الأزمة السياسية بالإضافة إلى ضرورة العمل على استكمال التشريعات اللازمة لمعالجة أوضاع القطاعات المختلفة للبنية التحتية.

اما محور تنمية الموارد البشرية فقد اعتبرت قضية التنمية البشرية من أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها ، باعتبارها الركيزة الأساسية والقاعدة المتينة التي تنطلق منها التنمية الشاملة بمختلف أنواعها ، نظراً لما يمثله العنصر البشري من تحكم في رأس المال الاقتصادي ، وما تمثله الأجيال الصاعدة من تحكم في مقدرات الأمة ومستقبلها.

وخلال العام الماضي مرت اليمن بعام صعب تنوعت وتعددت فيه جميع أنواع وإشكال المعاناة الاقتصادية والمعيشية والتنموية التي انعكست بشكل سلبي وخطير على الحياة العامة للمواطنين وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر ومشاكل عميقة في النمو الاقتصادي والقطاعات الخدمية المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين كالكهرباء والمياه والتضخم وارتفاع الأسعار وأزمة المشتقات النفطية.

وطبقاً لخبراء فإن الوقت قد حان ليقوم المجتمع الدولي بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص بمسئولياته تجاه اليمن وإيجاد خطة دعم سريعة وعاجلة لتلافي الآثار الخطيرة للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وعانت اليمن بشكل كبير خلال السنوات الماضية في بناء جسور شراكه حقيقية مع مجتمع المانحين وخلق شراكة فاعلة تنعكس بشكل ايجابي على الحياة الاقتصادية والتنموية في البلاد بالإضافة إلى عدم جدية بعض الدول المانحة في مساعدة اليمن مالياً وفنياً ولوجستياً لتجاوز التحديات التي تعاني منها والمتمثلة بالفقر والبطالة.

ويرى خبراء أن الوقت قد حان للدول المانحة والدول الصديقة والشقيقة لمساعدة اليمن ووضع الدعم الاقتصادي في طليعة الشراكة بين الجانبين وتجاوز العراقيل والصعوبات التي رافقت الاداء بين الطرفين خلال السنوات الماضية .

وتعاني اليمن العديد من التحديات والمشاكل الاقتصادية التي تحتاج لدعم ومساندة الدول الخليجية والدول المانحة وشركاء التنمية خلال الفترة الراهنة.حيث أن هناك عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات وترديا كبيراً في مشاريع البنية التحتيه وازمه كبيرة في الكهرباء والمشتقات النفطية والمياه ومشاريع القطاعات الواعده بالاضافة الى المساعدة العاجله للعمل على التغلب على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، وتشجيع الصادرات غير النفطية، وتقليص مستويات التضخم، وبالتزامن مع الحد من العوامل الطاردة للاستثمار.

كما أن عدم وجود علاقة بين قطاعات الإنتاج الزراعة والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والبناء والتشييد بالنمو الاقتصادي، مما يفسر عدم فاعلية السياسة المالية في تحفيز عناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو. يجب إعادة النظر بأهداف السياسة المالية المتبعة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، بحيث تهدف إلى معالجة الاختلال القائم في الاقتصاد اليمني. وذلك بتحفيز القطاعات الواعدة (الزراعة والصناعة والثروة السمكية) وبما يحقق تنوع الإنتاج، والقدرة على منافسة السلع الأجنبية باعتبار أن ذلك الاختلال يعد مصدر الاختلال في الموازنة العامة.

بالإضافة إلى أختلال هيكل الإنتاج في الاقتصاد الوطني ادى الى تفاقم التضخم، وتراجع معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة. وانعكس ذلك على أداء الموازنة العامة.

رأي اقتصادي

بترومسيلة ياوزير النفط

بقلم / علي محمد العزي
Alezzi_ali@yahoo.com

□.. بإنتهاء عقد المشاركة بالإنتاج في شهر ديسمبر من العام المنصرم مع شركة كندين نكسن تؤول الملكية والإدارة الكاملة لحقل المسيلة للحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النفط والمعادن، مما يضع هذه الوزارة أمام المسئولية الكاملة لدراسة السلبيات والإيجابيات والصعوبات والمعوقات التي جابهت سير عمل شركة صافر للعمليات البترولية ونتجاوز مارافق تلك المرحلة ونتفاداها عند إدارتنا للشركة الناشئة المسماة بتروميسلية **Petromasila** والتي نعول عليها كما عولنا على شركة صافر التي كان ينبغي عليها تطوير إنتاجية الآبار القائمة والبحث عن إكتشافات جديدة إلا أنه بالنتيجة نجد أنها نجحت بالحفاظ على إنتاجية متدنية عند مستوى ٣٨-٤٠ الف برميل في اليوم بعد أن كان هذا الحقل ينجح في ذروته عند إدارته من قبل شركة هنت خلال العام ١٩٩١م بنحو ٢٠٠ الف برميل في اليوم ليتناقص في العام ٢٠٠٠م إلى حدود ١٢٥ الف برميل في اليوم وليصل إلى حدود ٦٠ الف برميل في اليوم عندما آلت ملكية حقل مأرب – الجوف إلى ملكية الحكومة اليمنية ، مما يضعنا أمام تساؤل مفاده هل قصرت شركة صافر في ظل المعطيات المتاحة لها أم أن هناك خطأ في تصورنا لإدارة ثروتنا النفطية ، أم أن هناك قصوراً متعمداً من قبل الشركات البترولية لعمليات الحفر والتطوير وتقليص الإنفاق على هذا الجانب قبيل سنوات من قرب إنتهاء تعاقدها، مما أجزم بأن الخطأ يكمن فينا وفي شكل إدارتنا وأسلوب عملنا التقليدي الخاطئ ، مما يضع القائمين والمعنيين بالسياسة النفطية في اليمن إدراك أهمية الحاجة لتطوير العمل في القطاع بعيداً عن الروتين المتبع ، متى ماأردنا النجاح لعمل شركتي صافر وبتروميسلية من خلال منحهم من المرونة والإستقلالية التي تمكنهم من القيام بمهامهم المناطة لمجابهة عمليات التطوير والحفر والتحديث والتدريب والذي أرى بإعتقادي الشخصي ضرورة إحتساب نسبة مئوية مقطوعة من إجمالي الإنتاج لتغطية نفقاتهم وليصبحوا بعد ذلك مسائلين أمام الحكومة لتحقيق مردود إقتصادي أفضل ، بدلاً من حصرهم بموازنات تشغيلية من قبل وزارة المالية بالإضافة إلى الإشراف والرقابة على أعمالهم من قبل هيئة الإستكشافات وإنتاج النفط وليصبحوا بهذا الإجراء شأنهم شأن بقية الشركات النفطية العاملة في اليمن ، علماً بأننا حكومة وشعباً نعول على العائد والمردود المالي من حقول مأرب والمسيلة النفطية وخصوصاً بعد أن أصبحت مملوكة للدولة ١٠٠ ٪ ، إلا أنه علينا ان نعي تماماً بأنه لايمكن لنا معالجة النضوب والإنخفاض ورفع الإنتاجية النفطية في هذه الحقول مرة أخرى إلا من خلال الإنفاق الإستثماري والإستفادة من خبرات الشركات البترولية بهذا المجال ، حيث ليس من المعيب التعاقد مع مثل هذه الشركات القادرة على تقديم الحلول الفنية لتقييم وتطوير حقولنا التي تعاني من إنخفاض إنتاجي وجفاف نظراً لتقادمها وتهالكها ، فحقل المسيلة وحده يعاني من مشاكل فنية متمثلة بالإنتاجية العالية للمياه المصاحبة للبترول المنتج منها ، مما يعد أمراً طبيعياً لحقل فني تم إستغلاله من قبل شركة كندين نكسن البترولية والتي أنتجت حوالي ٢ مليار برميل من النفط طيلة فترة عملها في هذا القطاع الذي لاتتوفر المعلومات عن الإحتياطيات الكامنة فيه والذي بلغ ذروة الإنتاج فيه عام ٢٠٠٢ م نحو ٢٤٠ الف برميل في اليوم الواحد ، لتصل الإنتاجية عند استلامه الآن نحو ٥٨ الف برميل في اليوم ونتمنى من الشركة بتروميسلية أن تطور إنتاجية الحقل النفطي مما هو عليه الآن مما يضعنا أمام تحديات تنتظرنا لإدارة وتطوير حقل المسيلة النفطي والذي يتطلب موارد مالية وآليات إدارية مرنة بعيدة عن تعقيدات البريوقراطية وروتين العمل الحكومي ،وإلامحالة علينا بأن لانتوقع بأن يكون حال شركة بتروميسلية في المستقبل بأفضل مما تحقق لشركة صافر، وهذا مالانبتغيه لبلدنا اليمن.